العرب في إسرائيل – ثلاث سنوات على نشر تقرير لجنة أور

محاضرة سعادة القاضي هاشم خطيب

مشروع كونرد ادناور للتعاون اليهودي-العربي

تأسّسَ مشروع كونرد ادناور للتعاون اليهودي-العربي في العام 2004 من قبل صندوق كونرد ادناور وجامعة تل أبيب وكجزء من مركز موشيه ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا. وهو يشكّل امتداداً وتوسيعاً لمشروع بحث السياسة العربية في إسرائيل الذي أسّسه كل من صندوق كونرد ادناور وجامعة تل أبيب خلال عام 1995. يرمي هذا المشروع إلى تعميق المعرفة وفهم العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل من خلال الأبحاث، والمنشورات والتوثيق.

العرب في إسرائيل

تحرير: إيلي ريخس

العرب في إسرائيل – ثلاث سنوات على نشر تقرير لجنة أور

محاضرة سعادة القاضي هاشم خطيب
في تاريخ 11.9.2006 في جامعة تل أبيب

جامعة تل أبيب
مركز موشيه ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا

صندوق كونرد ادناور
مشروع كونرد ادناور للتعاون اليهودي-العربي

The Arabs in Israel

Editor: Elie Rekhess

The Arabs in Israel – Three Years after the Or Commission Report

Judge Hashim Khatib

مشروع كونرد ادناور للتعاون اليهودي-العربي
جامعة تل أبيب
رمات أفيف، تل أبيب 69978
هاتف: 03-6409991
فاكس: 03-6406046
Email: arabpol@post.tau.ac.il

ISBN: 978-965-7438-01-5

© جميع الحقوق محفوظة
جامعة تل أبيب، 2007
مشروع كونرد ادناور للتعاون اليهودي-العربي
تنضيد محوسب وإعداد للطباعة: ميخال سمو كوفتس، مكتب التصميم الغرافيّ
تعريب وتحرير لغوي: نادر أبو تامر
تصميم غلاف: يعيل كفير، مكتب التصميم الغرافيّ
طباعة: مطبعة "مائة"

العرب في إسرائيل – ثلاث سنوات على نشر تقرير لجنة أور

محاضرة سعادة القاضي هاشم خطيب
في تاريخ 11.9.2006 في جامعة تل أبيب

توطئة

إنّ قرار الحكومة الإسرائيلية الصادر بتاريخ 8.11.2000. والذي بمقتضاه شكلت لجنة التحقيق الرسمية التي بحثت في أحداث أكتوبر 2000، التي عرفت لاحقا باسم "لجنة أور"، منح اللجنة تفويضًا واسعًا جدًّا. فمن ناحية، مكّن هذا التفويض اللجنة من التركيز خلال تحقيقاتها على وقوع هذه الأحداث العنيفة والعوامل الفورية التي أدت إلى ذلك، ومن استخلاص النتائج بالنسبة لطريقة عمل الشرطة والأطراف الأخرى خلال تلك الأحداث. ومن ناحية أخرى مكّنها من الإمعان في تحقيقاتها وتعقب العوامل الجذرية التي ساهمت بشكل ملحوظ في وقوع تلك الأحداث العنيفة في مطلع شهر أكتوبر 2000.

لقد سنحت للجنة فرصة تاريخية للتحقيق بشكل جذري في تعامل الدولة مع مواطنيها العرب وفي مدى تأثير هذا التعامل على خلق الظروف والأجواء التي سهلت، بل وساهمت، في تفجر الأحداث العنيفة في أكتوبر 2000. شعرت اللجنة ان الفرصة سانحة لتحاول التأثير على استمرار الحياة المشتركة بين العرب واليهود في البلاد، شريطة ان تنجح في العثور على الأسباب والعوامل الجذرية التي تسببت في وقوع الأحداث، وان تعرف كيف تقدم للحكومة الإسرائيلية توصيات ملائمة، يؤدي تنفيذها إلى كبح تلك العوامل الجذرية. سيساهم هذا الأمر ليس فقط في منع تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل، بل سيحدث تغييرًا جذريًا في تعامل الدولة مع مواطنيها العرب وفي تعامل المواطنين العرب مع الدولة، وفي العلاقات ما بين سكان الدولة، يهودًا وعربًا. وسيلعب هذا الأمر، في نهاية المطاف، دورا ايجابيا في استمرار الحياة المشتركة في الدولة وفي تحسين نوعية الحياة فيها.

وكانت اللجنة مدركة للشرخ العميق ولازمة الثقة التي وقعت بين المواطنين العرب واليهود في الدولة، في أعقاب هذه الأحداث ونتيجة لها. كما أنها كانت مدركة للانعكاسات السلبية المتوقعة لهذه الأحداث على استمرارية الحياة المشتركة بين اليهود والعرب في الدولة وعلى نوعية الحياة بشكل عام في إسرائيل. كانت اللجنة مدركة للمخاطر التي ستنجم عن اتساع هذا الشرخ ولإمكانية تكرار وقوع أحداث عنيفة في المستقبل. وقد استجابت اللجنة للتحدي وقررت السير في هذا الطريق الشاق،

أي ان تبحث وتحقق بشكل عميق وجذري بما حدث وان تستوضح، ليس فقط العوامل الفورية التي أدت إلى تفجر أحداث العنف، بل العوامل الجذرية والأساسية أيضا والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تفجر أحداث العنف بمدى وبقوة لم نشهدهما من قبل.

وقد وجدت لجنة أور، كما ينصّ تقريرها، أن احد العوامل الجذرية الهامّة التي ساهمت في تفجر الأحداث العنيفة هو التمييز السلبي من جانب الدولة ومؤسساتها بحقّ مواطنيها العرب لمجرد كونهم عربا، إضافة إلى الظلم الذي يعاني منه المواطنون العرب منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا.

وقد وجدت اللجنة أن السياسة التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع مواطنيها العرب واضطهادهم في كافة مجالات الحياة، هي ما أدى إلى تراكم مشاعر الغضب والإحباط التي خلقت المناخ والأجواء الملائمة لتفجر تلك الأحداث العنيفة لكي تتفجر مشاعر الغضب والإحباط وبشكل عنيف، كانت تنقص الشرارة التي تشعل اللهب. تجسدت الشرارة التي أدت إلى نشوب هذه الأحداث في زيارة عضو الكنيست السابق اريئيل شارون للحرم القدسي الشريف في أواخر شهر أيلول من العام 2000 والى وقوع الأحداث العنيفة التي نشبت غداة هذه الزيارة والتي أدت إلى مقتل سبعة فلسطينيين والى جرح الكثيرين، والى قتل العديد من الفلسطينيين وجرح آخرين كثر في اليوم التالي. وكذلك فإن قتل الطفل محمد الدرة على مرأى من كاميرات التلفزيون وبث هذا المشهد الأليم عشرات المرات على العديد من شبكات التلفزة، ساهم أيضا في الأحداث العنيفة وفي الزيادة من حدتها.

وفي نظري فإن سياسة عدم المساواة والتمييز والظلم التي تنتهجها الدولة منذ قيامها تجاه مواطنيها العرب، لم تشكل عاملا جذريا وأساسيا وهاما فحسب، بل كانت العامل الأبرز الذي إذا لم يكن قد أدى بالفعل إلى وقوع الأحداث العنيفة، وعلى الأقل فقد ساهم في مدى انتشار الأحداث وقوتها.

يعاني الجمهور العربي في إسرائيل منذ قيام الدولة، من انعدام المساواة ومن التمييز بحقه من جانب سلطات الدولة في كل مجال من مجالات الحياة. لقد ارتفع مستوى الغضب والإحباط لدى المواطن العربي كلما استمرت سياسة التمييز بحق المواطنين العرب في الدولة، بحيث أن تفجر ذلك الإحساس بالغضب والإحباط على شكل أحداث عنف لم يكن سوى قضية وقت.

تجدر الإشارة إلى ان مختلف الأجهزة الأمنية كانت مدركة لجسامة الخطر واعتبرت التمييز والظلم قنبلة موقوتة، حذرت منها أكثر من مرة أمام رؤساء حكومات إسرائيل المتعاقبة، لكن، وللأسف الشديد، فقد وقعت تحذيراتهم على آذان صماء، فلم تعالج الحكومات هذه المشكلة ولم تفطن إلى فرض سياسة المساواة تجاه مواطني الدولة العرب، وبالتالي، فقد أخفقت في نزع فتيل القنبلة الموقوتة فتفجرت على شاكلة الأحداث العنيفة التي وقعت في بداية شهر أكتوبر من العام 2000.

توصيات لجنة أور

استمر عمل لجنة أور على مدار أكثر من عامين، تم خلالهما الاستماع إلى مئات الشهود وتلقي آلاف الوثائق. هذا الأمر بحد ذاته يدل على الجهد الشاق والجوهري الذي بذلته اللجنة. بتاريخ 1.9.03 قدمت اللجنة تقريرها إلى حكومة إسرائيل، تطرقت فيه، من ضمن الأمور التي تناولتها، إلى الأسباب والعوامل التي أدت إلى وقوع الأحداث العنيفة، سواء كانت الأسباب الفورية أم الأسباب الأبعد من الناحية الزمنية، وكذلك إلى الأسباب الجذرية التي تستدعي جل الاهتمام في المستقبل. وقد لخصت اللجنة استنتاجاتها وحددت توصياتها في تقرير امتد على مئات الصفحات.

وواجهت توصيات لجنة أور التي استقطبت اهتماما جماهيريا كبيرا جدا، انتقادات كثيرة من جانب أطراف مختلفة، سواء كان من جانب السكان اليهود أم من جانب السكان العرب. لا أريد ان أثقل عليكم وان أخوض من جديد في الانتقادات المختلفة التي ذكرت من جانب طرفي الصراع، بحق توصيات لجنة أور. لكن، ورغم ذلك، فيبدو لي انه من المناسب القول انه مع مرور الوقت تبدلت الانتقادات القاسية وعلى الأغلب غير الموضوعية التي وجهت للجنة وتوصياتها بأخرى موضوعية وبالتعبير عن الأمل في ان تؤدي توصيات لجنة أور إلى إحداث تغيير جذري في العلاقة ما بين الدولة ومواطنيها العرب.

اليوم، وبعد مرور ثلاث سنوات على إصدار التقرير، يبدو لي انه يجب توجيه جل الانتباه الجماهيري ليس إلى الانتقادات التي وجهت للتقرير، بل إلى موضوع تطبيق وتنفيذ التوصيات التي نص عليها، والى ما تم القيام به في هذا الخصوص، وذلك للأهمية القصوى والتأثير الكبير الذي سيكون لتطبيق التوصيات على أنماط الحياة في الدولة. يبدو ان الكثيرين اعتبروا توصيات لجنة أور وتطبيقها، لا سيما تلك التوصيات ذات الصلة بقضية المساواة ورفع الظلم وسد الفجوات بين الوسطين اليهودي والعربي، بصيصا من الأمل، ولكن يؤسفني القول ان ما تم القيام به، على ارض الواقع، حتى الآن، سبب خيبة أمل ان لم يكن اليأس عند قطاعات واسعة من الوسط العربي. ما يهمنا اليوم هو العمل بكل طريقة ممكنة على تطبيق توصيات اللجنة وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

لا يجوز، بالطبع، التغاضي عن التوصيات الشخصية المتعلقة بتأدية المهام من جانب أصحاب المناصب، وكذلك المعنى العميق المتعلق بتطبيق أو عدم تطبيق هذه التوصيات من قبل الحكومة. لكن، يبدو لي انه في هذه الأيام، يجب توجيه جل الجهد والكفاح لقضية تطبيق التوصيات في موضوع المساواة ورفع الظلم وسد الفجوات، تلك التوصيات التي يمكن تسميتها "توصيات مؤسستية، وذلك لأهميتها الكبرى بالنسبة للحياة المشتركة بين اليهود والعرب في الدولة، وبشكل عام على الحياة في الدولة وعلى كنه هذه الحياة وجودتها.

في تقريرها الذي نشرته تطرقت لجنة أور إلى الحق في المساواة كحق أساسي دستوري، وإلى الاسس القانونية التي يرتكز عليها هذا الحق، والى أهمية المساواة في وجود النظام الديمقراطي. ذكر التقرير ان المساواة تقف في أساس الحياة الاجتماعية وتشكل ركنا من الأركان الأساسية في النظام

الديمقراطي. بحثت اللجنة في ماهية المساواة وبالضرر السلبي الناجم عن التمييز. أوردت اللجنة في هذا الإطار الفقرة التالية التي كتبها رئيس محكمة العدل العليا اهارون براك:[1]

> المساواة هي حق أساسي لكل مجتمع ديمقراطي [...] يعتمد على اعتبارات العدل والنزاهة [...] تحافظ المساواة على السلطة من التعسف. وبالفعل لا يوجد عامل هدام للمجتمع أكثر من إحساس أبنائه وبناته ان السلطة تعاملهم بتمييز. الإحساس بعدم المساواة هو من أسوأ الأحاسيس، لأنه يمس بالقوى التي ترص صفوف المجتمع ويمس بالهوية الذاتية للإنسان.

أما بالنسبة لحق الأقليات في المساواة، فقد تطرقت اللجنة إلى المعضلة الكامنة في علاقة الأكثرية بالأقلية والى المهمة الشائكة الملقاة على كاهل الدولة ومؤسساتها لموازنة المس بالأقلية نتيجة للتدني البنيوي في مكانتها، هذا ما كتبته اللجنة في تقريرها:[2]

> تعتبر العلاقة بين الأكثرية والأقلية أمرا ينطوي على مشكلة في كل مكان، بالذات في دولة تعرف نفسها على أساس قومية الأكثرية. عمليا لا يوجد في دولة كهذه حلول متكاملة لهذا الارتباك ، وهناك من يدعي بوجود تناقض بين مبادئ دولة قومية ذات سيادة، وبين أسس الديمقراطية الليبرالية. على كل حال، ان خلق انسجام مقبول في العلاقات بين الأقلية والأكثرية هو مهمة صعبة، ملقاة على عاتق كافة أوساط المجتمع. تتطلب هذه المهمة، جهدا خاصا من جانب مؤسسات الدولة التي تعبر عن سيطرة الأكثرية، وذلك لموازنة المس بالأقلية نتيجة لتدني المكانة البنيوية من حيث العدد والتأثير. يخلق الامتناع عن القيام بهذا الجهد أو القيام به بشكل غير كافٍ، إحساسا بالظلم وواقعا من الظلم عند الأقلية ، من المحتمل ان يزدادا مع مرور الوقت. تنطبق هذه المميزات على وضع الأقلية العربية في إسرائيل التي تعاني التمييز بحقها في نواح عدة. وعلاوة على ذلك، بالنسبة للعرب مواطني إسرائيل هنالك عدة عوامل خاصة تزيد بشكل كبير من حدة الوضع الشائك الذي تنطوي عليه مكانتهم الاجتماعية السياسية في الدولة.

بالنسبة للتمييز الذي يعاني منه مواطنو الدولة العرب، ولكون التمييز عاملا أساسيا يقف في خلفية الاحتكاكات والمصادمات التي نشبت بين المواطنين العرب والسلطات، كتبت اللجنة في تقريرها:[3]

> يعيش المواطنون العرب في الدولة واقعا يعانون فيه من انتهاج التمييز بحقهم لكونهم عربا. لقد تم توثيق مظاهر عدم المساواة عبر عدد كبير من استطلاعات الرأي والأبحاث المهنية وصودق عليه في أحكام أصدرتها المحاكم وفي قرارات الحكومة، كما نصت عليه في تقارير مراقب الدولة ووثائق رسمية أخرى. على الرغم من ان مستوى الوعي لهذا التمييز عند الأغلبية اليهودية في كثير من الأحيان متدنٍ جدا، نجد ان هذا الوعي يشغل حيزا كبيرا في مشاعر المواطنين العرب ومواقفهم، ففي نظر الكثيرين يشكل هذا الوعي سواء في الوسط العربي أو خارجه، بما في ذلك جهات تقييم رسمية عاملا أساسيا مهيجا للخواطر. كذلك الأمر بالنسبة لمستويات مختلفة لم يتم القيام فيها بما هو كاف لمواجهة الضائقات والمصاعب الخاصة بالوسط العربي. بناءً على ذلك، يجب النظر إلى هذه الظواهر على انها عوامل جوهرية تقف من وراء الاحتكاكات والمصادمات التي تفجرت بين أبناء الوسط العربي وبين السلطات.

استعرضت لجنة أور وبتوسع التمييز بحق السكان العرب في كل مجالات الحياة، وتطرقت إلى حقيقة الظلم وعدم المساواة اللذين تنتهجهما مختلف سلطات الدولة تجاه السكان العرب. على سبيل المثال، في قضية تخصيص أراضي الدولة لبناء المساكن للمواطنين العرب والميزانيات الحكومية وتخصيص الموارد لمختلف المجالات مثل التطوير، العمل والتربية والتعليم وقضايا الدين والرفاه الاجتماعي. وتطرقت اللجنة أيضا إلى قضية التمثيل المناسب للسكان العرب في السلك الحكومي، وبصورة أدقّ، إلى انعدام التمثيل المناسب لهؤلاء السكان في السلك الحكومي، وبناءً على ذلك توصلت إلى استنتاج قاطع يقضي بـما يلي:[4]

> يجب ان يكون تحقيق مساواة حقيقية للمواطنين العرب في الدولة هدفا أساسيا لنشاط الدولة. ينبع حق مواطني الدولة العرب في المساواة من حقيقة ان دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية ومن ان الحق في المساواة هو حق أساسي لكل مواطن في الدولة. إن انتهاج الدولة للتمييز بحق المواطنين يتنافى مع الحق الأساسي بالمساواة والذي يتجسد حسب رأي الكثيرين في حق الإنسان بالاحترام. وكم بالحري عندما يدور الحديث عن تمييز على خلفية العرق أو القومية. لذا، من واجب الدولة العمل على إزالة وصمة التمييز بحق مواطنيها العرب بكافة أشكاله ومظاهره.

لم تكتف لجنة أور بهذه الأمور العامة، بل بحثت في كل مجال بصورة عينية وتطرقت إلى التمييز الذي تنتهجه الدولة وسلطاتها تجاه مواطنيها العرب. كذلك قدمت للحكومة توصيات خاصة ومحددة لإزالة وصمة التمييز والظلم ولتحقيق المساواة التامة بين جميع مواطني الدولة.

وعلى سبيل المثال، بالنسبة للنقص في الأراضي المعدة للبناء في الوسط العربي، وفي قضية تخصيص أراضي الدولة لهذه الحاجة، فقد كتبت اللجنة في التقرير في فصل الإجمال والاستنتاجات ما يلي:[5]

> هناك أهمية كبرى لعلاج قضية الأراضي في الوسط العربي. تثير هذه القضية أصداء متراكمة لتصبح صراعات عمرها مائة عام وأكثر. من الصعب تجاهل الجانب العاطفي الحاد المصاحب لهذه القضية. لكن الشحنات والسياقات القومية لا تقلل من واجب الدولة بالتعامل مع مواطنيها العرب حسب مبادئ ملائمة من العدل في التوزيع. للوسط العربي احتياجات شرعية، يولد بعضها بتأثير الازدياد الطبيعي. يجب على الدولة تخصيص الأراضي للوسط العربي على أساس أنماط ومبادئ تعتمد على المساواة، كباقي الأوساط. مبدئيا لا مجال للتمييز بحق السكان العرب أو لصالحهم بالمقارنة مع المتعارف عليه في الأوساط الأخرى.

فيما يخص الحاجة لسد الفجوات بين السكان العرب والسكان اليهود، كتبت اللجنة:[6]

> في هذا السياق، من واجب الدولة ان تبادر وتطور وتفعل برامج لسد الفجوات، مع التركيز على مجال الميزانيات في كل ما يتعلق بالتربية والتعليم والإسكان وتطوير الصناعة والعمل والخدمات. يجب توجيه انتباه خاص لظروف الحياة التي يعيشها البدو والضائقات التي تواجههم. لا مجال لمواصلة تجاهل هذه القضية أو إلى دفعها إلى الهامش. يجب على الدولة

من خلال الجهات العليا فيها، ان تعمل من اجل سد الفجوات على وجه السرعة وبحزم ووضوح، مع تحديد أهداف واضحة وملموسة وجداول زمنية محددة.

تنفيذ التوصيات

مهما كانت أهمية وجودة الاستنتاجات والتوصيات فإن أهميتها العملية ومدى تأثيرها على حياة المواطنين تختبر عند التنفيذ وبنتيجتها.

قدم تقرير لجنة أور للحكومة بتاريخ 1.9.2003، وعلى ما يبدو، فإن كل المهتمين بمبدأ المساواة وكل من يفكر كيف ستبدو الحياة في إسرائيل في المستقبل، ارتاحوا عندما سمعوا ان الحكومة قررت بتاريخ 14.9.2003، قبول توصيات اللجنة. لكن، وللأسف الشديد، سرعان ما تبين ان هذا الارتياح سابق لأوانه. وانه منذ قراءة قرار الحكومة ظهرت مخاوف كبيرة بالنسبة لتطبيق التوصيات على ارض الواقع، بالذات تلك التي تتطرق إلى قضية المساواة وسد الفجوات.

لقد ميز قرار الحكومة بين مختلف التوصيات وقسمها إلى مجموعتين: قبلت الحكومة بدون أي تحفظ كافة التوصيات المتعلقة بعمل ومكانة ومستقبل الأشخاص وأصحاب المناصب. أما بالنسبة للمجموعة الثانية والتي تشمل باقي التوصيات، والتي يمكن تسميتها "التوصيات المؤسستية"، وأساسها التوصيات في قضية المساواة ورفع الظلم وسد الفجوات، فقد نص قرار الحكومة على ان هذه الأمور "تتطلب النظر والدراسة العميقة والجوهرية قبل ان تعرض أمام الحكومة لتبت فيها بصورة نهائية". ولذلك، فقد قررت الحكومة تشكيل لجنة وزارية "تعكف بصورة جادة على دراسة تقرير لجنة أور ومن ثم تقدم آراءها للحكومة في غضون 60 يوما"، كما نص القرار على ان تلك اللجنة الوزارية تقدم "توصيات إضافية حسب وجهة نظرها وبمقتضى الحاجة ".

إن القلق الذي يساورنا عند قراءة القرار بصدد مصير تطبيق "التوصيات الأخرى"، وهي التوصيات التي تشكل جوهر التقرير، يتأتى ولو بسبب المقولة المتعارف عليها،بأنه لا توجد للالتفاف على تطبيق توصيات لجنة تحقيق طريقة أفضل من تعيين لجنة تحقيق أخرى، تتحقق من هذه التوصيات، وتقدم وجهة نظرها بالنسبة لها.

وقد ازداد القلق بشان تطبيق هذه التوصيات وتعاظم مع قراءة أسماء أعضاء اللجنة الوزارية التي عينتها الحكومة. ضمت هذه اللجنة سبعة وزراء، من بينهم أربعة وزراء صوتوا في الحكومة ضد قبول توصيات لجنة أور، بل ان بعضهم عبر علانية، وفي أكثر من مناسبة، عن موقف مبدئي يعارض مجرد تشكيل لجنة تحقيق رسمية.

علل تعيين اللجنة الوزارية كما عبر عنه قرار الحكومة بـ"حجم التقرير والنتائج والتوصيات"، مما يستوجب إعادة النظر بشكل عميق وجذري- كان على ما يبدو تعليلا مقنعا. مع ذلك، إذا كانت الحكومة قد قررت بالفعل قبول جميع التوصيات الواردة في تقرير لجنة أور، كما تعاملت الحكومات

الإسرائيلية في الماضي مع توصيات لجان التحقيق الرسمية، وكما بدا من قرارها، فلماذا كانت هنالك حاجة لتشكيل لجنة وزارية لفحص تلك التوصيات ولعرض وجهة نظرها بشان بعض التوصيات التي تشكل صميم التقرير؟ كان كافيا تعيين مختصين ليدرسوا التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة أور ويحددوا الطرق لتنفيذ كل توصية، من خلال تحديد الهيئة المسؤولة لتنفيذها ووضع جدول زمني لعملية التنفيذ.

تقرير اللجنة الوزارية (" لجنة لبيد")

تقرير اللجنة الوزارية الذي نشر بعد حوالي سبعة أشهر من التاريخ المحدد لتقديمه بموجب قرار الحكومة، أكد المخاوف بشان مصير تلك "التوصيات الأخرى". تبدو جليا في هذا التقرير رغبة اللجنة في تبرئة ذمتها في كل ما يتعلق بتنفيذ توصيات لجنة أور، حيث تكشف قراءة هذا التقرير ان اللجنة لم تقدم حتى ولو توصية واحدة تفصل الطرق والوسائل والميزانيات والجدول الزمني لتنفيذ قسم من توصيات لجنة أور بشأن المساواة وسد الفجوات، تلك التوصيات التي تشكل صميم تقرير لجنة أور. كل من يمعن النظر في تقرير اللجنة الوزارية يلاحظ المجهود الذي بذل لكي يبدو ان توصيات لجنة أور قد نفذت أو انها على وشك التنفيذ. بحثت اللجنة الوزارية عن قرارات حكومية أو نشاطات قامت بها الحكومة أو قررت القيام بها، من شأنها ان تتضمن مؤشرات لنشاطات في مجال المساواة للمواطنين العرب في الدولة وسد الفجوات. تم ذلك بمجهود كان يهدف إلى العثور في هذه القرارات أو النشاطات على استجابة لتوصية ما من توصيات لجنة أور. ومن الجدير بالذكر، ان القرار الذي عثرت فيه اللجنة الوزارية على استجابة لتوصية من توصيات لجنة أور، قد بقي حبرا على ورق فقط ودون تنفيذ كانت اللجنة الوزارية غير مبالية واكتفت بالإشارة في تقريرها إلى ان القرار "لم ينفذ" أو "لم يكتمل تنفيذه"، وتبنت "الحجة" المقدمة من الجهة المسئولة عن تنفيذ ذلك القرار، في حال توفرت حجة كهذه.

تقرير اللجنة الوزارية معروف، وعلى كل حال يسهل الوصول إليه وإمعان النظر فيه. لا أريد ان أثقل عليكم باقتباسات منه، ومع ذلك، فمن أجل بحث التحفظات التي ذكرتها أطراف مختلفة سواء في الوسط العربي واليهودي بشأن هذا التقرير، سأتناول فيما يلي بعض الأمور التي كتبت في هذا التقرير والتي تشير حسب رأيي إلى تقاعس واضح من جانب اللجنة الوزارية في كل ما يختص بدعم تنفيذ توصيات لجنة أور المتعلقة بالمساواة للمواطنين العرب، والتي كانت على ما يبدو الهدف الذي من اجله تشكلت اللجنة الوزارية.

أولا وقبل كل شيء، أود إبداء ملاحظة عامة حول الطرف الذي تقترحه اللجنة الوزارية لإعداد الخطط، لغرض تحقيق هدف المساواة وسد الفجوات ولمتابعة تنفيذ تلك الخطط (في المرحلة الأولى على الأقل). هذا الطرف هو مجلس الأمن القومي. يعني هذا ان اللجنة الوزارية تضع بشكل أساسي في يد مجلس الأمن القومي، تركيز وصياغة سياسات الوزارات المختلفة تجاه المواطنين العرب وإعداد الخطط للمواضيع التي وردت في توصيات لجنة أور، مع ان القضايا التي نتجت عن

توصيات لجنة أور هي قضايا مدنية. لقد تسبب هذا الأمر في تعزيز شعور المواطنين العرب، بان اللجنة الوزارية، مثلها مثل حكومات إسرائيل المتعاقبة، تنظر إلى مواطني الدولة العرب على انهم مشكلة أمنية يجب علاجها وإيجاد حل لها، وليس على انهم مواطنون يجب التعامل معهم بمساواة.

يثير هذا الأمر بحد ذاته عدم الثقة عند المواطن العربي بصدق نوايا الجهات الرسمية في تحقيق المساواة. وأعتقد انه من المهم ان تكون عملية اتخاذ القرارات في القضايا المدنية ذات الصلة بالأقلية العربية، عملية مدنية وتسند الى السلطات المدنية في الدولة التي تعالج هذه القضايا على مستوى كافة سكان الدولة. من شأن هذه الخطوة أن تعزز ثقة المواطن العربي في عملية اتخاذ القرارات كما ومن شانه ان يقلل الشكوك في نوايا مختلف الوزارات ويعزز شعور المواطن العربي بالمساواة.

سأنتقل هنا إلى بعض التوصيات الهامة الواردة في تقرير لجنة أور والى تعامل اللجنة الوزارية مع هذه التوصيات واقتراحاتها بالنسبة لها.

وكما ذكرنا، فقد أثبتت لجنة أور في تقريرها ان الهدف الأساسي من نشاط الدولة يجب ان يكون تحقيق المساواة الحقيقية لمواطني الدولة العرب. ولقد أوردت اللجنة الوزارية هذه الاقتباسات في تقريرها. ماذا كان اقتراحها لدعم تحقيق هذا الهدف؟ تشكيل خدمة وطنية رسمية مدنية، يؤديها المواطن الإسرائيلي غير المطالب بتأدية الخدمة العسكرية، والمقصود هم المواطنون العرب.

يعني هذا الاقتراح ان اللجنة الوزارية تقترح اشتراط تطبيق الحق في المساواة للمواطنين العرب بواجب الخدمة الوطنية. يناقض هذا الأمر المفهوم الأساسي للحق في المساواة في النظام الديمقراطي، وحسب هذا المفهوم، فإنَّ الحق في المساواة ينبع من مجرد المواطنة، ومن مجرد كون نظام الحكم ديمقراطيا. كما ان هذا الأمر يتنافي مع ما ورد في تقرير لجنة أور ومع ما كتبته واقتبسته اللجنة الوزارية ذاتها، وبموجبه، ينبغي للدولة العمل من أجل تحقيق المساواة لمواطنيها العرب كونهم يستحقون ذلك من منطلق مواطنتهم في الدولة ولكون نظام الحكم في الدولة ديمقراطيا. لم ينص تقرير لجنة أور على أن الحق في المساواة منوط بتأدية واجب معين، كما يظهر في تقرير اللجنة الوزارية واقتراحها الوارد أعلاه. بل على العكس، ان اشتراط الحق في المساواة بتأدية واجب معين يناقض كما قلنا، ما ذكر في تقرير لجنة أور والمفهوم الأساسي لجوهر النظام الديمقراطي. يبدو ان اللجنة الوزارية قد ارتكبت خطأ عندما ربطت في اقتراحها هذا، ولو ظاهريا، بين حق المواطن العربي في المساواة وواجب الخدمة الوطنية.

و هناك توصية أخرى قدمتها اللجنة الوزارية وتثير الاستغراب الشديد، تتعلق بتوصية لجنة أور في كل ما يتعلق بضائقة السكن في الوسط العربي، وبقضية البناء غير المرخص في الوسط العربي. أقرت لجنة أور سببين أساسيين لضائقة السكن ولظاهرة البناء المخالف للقانون في الوسط العربي: الأول هو انعدام الخطط العامة والخرائط الهيكلية في كثير من البلدات العربية، والثاني هو نقص في الأراضي المخصصة للبناء. من هذا المنطلق نبعت توصية لجنة أور بالنسبة للحاجة في الإسراع في

إعداد خرائط هيكلية للبلدات العربية وتخصيص أراض تابعة للدولة للمواطنين العرب لغرض البناء، على أساس نفس المعايير التي يتم بموجبها تخصيص أراض للوسط اليهودي. تجاهلت اللجنة الوزارية بشكل تام في توصيتها (ليس سهوا على ما يبدو)، التوصية بشان تخصيص أراضي دولة لغرض البناء في الوسط العربي، بما ينسجم مع مبدأ المساواة والمعايير المتبعة بالتعامل مع الأوساط الأخرى. لقد اختارت التعامل مع مشكلة التخطيط، والتي هي، على الرغم من أهميتها ومن كونها تشكل عقبة جدية أمام البناء القانوني في الوسط العربي، إلا انها ليست المشكلة الوحيدة التي تطرقت إليها لجنة أور وأوصت بحلها. بل أشارت إلى سبب آخر، وهو، حسب اعتقادي، لا يقل أهمية، وهو النقص في الأراضي المخصصة للبناء في الوسط العربي. وعليه، فقد أقرت لجنة أور ان هناك حاجة لتخصيص أراضي دولة حسب معايير مطابقة للمعايير المعمول بها في أوساط أخرى في الدولة.

وكما ذكرنا، فقد تجاهلت اللجنة الوزارية، وبصورة تامة، توصية لجنة أور في قضية تخصيص أراض، ورأت من الصواب التركيز على ما ورد في تقرير لجنة أور بخصوص تطبيق قانون البناء في الوسط العربي. لكن، خلافا لنهج لجنة أور، التي ذكرت بوضوح ان قضية تطبيق القانون بالنسبة للأبنية التي لن تحظى بالقانونية، حتى بعد إكمال مراحل التخطيط في البلدات العربية، فقد فصلت اللجنة الوزارية ما بين قضية تنفيذ أوامر الهدم وبين مراحل التخطيط وإمكانية إضفاء الصبغة القانونية على هذه الأبنية في المستقبل. وقد سارعت في التوصية بتكثيف تطبيق أوامر الهدم، الأمر الذي أدى، حسب ما ذكرت مصادر مختلفة، إلى زيادة وتيرة هدم الأبنية في الوسط العربي، مما أدى إلى اشتداد الضائقة السكنية فيه.

كذلك الأمر بالنسبة للضائقة السكنية الشديدة في الوسط البدوي، وبالذات في النقب. قررت لجنة أور انه لم تعد إمكانية لتجاهل مشكلة البدو في النقب، وأوصت بحل هذه المشكلة المؤلمة. اعتبرت اللجنة الوزارية قرار الحكومة بإقامة سبع بلدات جديدة للبدو في النقب بمثابة استجابة لهذه التوصية، الا ان اللجنة الوزارية كانت على يقين بان إقامة هذه البلدات هي هدف تطبيقه بعيد المنال، وانه لم يتم حتى الآن بناء أي بلدة جديدة، بل ولم يتم البدء ببناء أي بلدة كهذه. وعلى الرغم من ذلك فقد سارعت اللجنة الوزارية إلى تقديم اقتراح للحكومة بتكثيف تطبيق قوانين التخطيط والبناء في الوسط البدوي، بغض النظر عن إيجاد حلول سكن ملائمة، مما اثر بالتالي على ما يجري على ارض الواقع. ازدادت بشكل ملحوظ أعمال هدم مساكن البدو والتي بنيت بغالبيتها من الصفيح وهي تعتبر غير مناسبة كمسكن للإنسان في القرن الواحد والعشرين، لتبقى الكثير من العائلات البدوية دون مأوى.

يبرز للعيان انعدام الفائدة من تقرير اللجنة الوزارية في كل ما يتعلق بدعم توصيات لجنة أور، أيضا من خلال قضية سد الفجوات بين الوسطين العربي واليهودي.

على سبيل المثال، في قضية سد الفجوات في مجال الخدمات، فقد اعتبرت اللجنة الوزارية قرار الحكومة رقم 740، الذي تم اتخاذه بتاريخ 19.8.2003، (قبل نشر تقرير لجنة أور، وقبل عام تقريبا من نشر تقرير اللجنة الوزارية)، استجابة لهذه التوصية. كل ما ذكر في هذا القرار هو ان هدف الخطة هو دعم السلطات المحلية العربية بما فيها السلطات المحلية المختلطة. وقد وكلت الحكومة

وزير الداخلية بتقديم خطط للجنة الوزارية لشؤون الوسط غير اليهودي خلال مدة أقصاها ستة شهور، وذلك من خلال مجلس الأمن القومي، تشمل هذه الخطة تفصيل الأطراف المسؤولة عن التنفيذ وآلية التنفيذ والميزانية والجدول الزمني لعلاج القضايا الأساسية في الوسط العربي في إسرائيل. بالنسبة لتنفيذ ما ورد في هذا القرار على ارض الواقع، فقد اكتفت اللجنة الوزارية بعبارة "لم ينفذ بعد".

كذلك الأمر بالنسبة لقضية تطوير الصناعة في الوسط العربي، التي تبرز من خلال توصيات لجنة أور. وقد قررت اللجنة الوزارية في هذا السياق انه في قرار الحكومة رقم 737 بتاريخ 19.8.2003، الذي وضع على عاتق وزارة التجارة والصناعة والعمل، وبموجبه يجب على الوزارة تقديم خطط لضم سلطات محلية عربية إلى إدارات مشتركة للمناطق الصناعية المجاورة لها، والتي تتشكل من بلدات يهودية خالصة، لقد وجدت اللجنة الوزارية بهذا القرار استجابة معينة لتوصيات لجنة أور في هذا الموضوع، وفيما يخص تنفيذ ما نص عليه قرار الحكومة هذا، فقد اكتفت اللجنة، مرة أخرى، بالقول ان اقتراح وزارة الصناعة والتجارة والعمل لم يقدم حتى الآن.

في ما يخص سد الفجوات في مجال العمل، اعتبرت اللجنة الوزارية قرار الحكومة رقم 740 بتاريخ 19.8.2003، مرة أخرى، ردا على توصية لجنة أور، حيث فرض على وزارة الصناعة والتجارة تقديم خطة خلال ستة شهور، تشمل تخصيص الميزانيات وجدولا زمنيا لعلاج المشاكل الرئيسية في الوسط العربي. لم تقدم هذه الخطة، واكتفى تقرير اللجنة الوزارية بالقول "لم ينفذ هذا القرار بسبب فائض التزامات وزارة الصناعة والتجارة والعمل".

فيما يخص قضية سد الفجوات في مجال التربية والتعليم، اعتبرت اللجنة الوزارية قرار الحكومة رقم 2467 الصادر بتاريخ 22.10.2000، والذي يتطرق إلى السنوات 2000- 2004، استجابة لتوصيات لجنة أور. حسب هذا القرار، سيتم بناء غرف دراسية بتكلفة تصل إلى 700 مليون شاقل، وسيتم تطوير مناهج تدريسية بتكلفة 280 مليون شاقل، وسيتم فتح مسار تربية تكنولوجية بتكلفة 66 مليون شاقل. يذكر تقرير اللجنة الوزارية انه قد تم تنفيذ معظم بنود هذا القرار. لكن، يذكر التقرير لاحقا ان بناء الغرف التي تجمع مختلف الجهات على كونها جوهر القرار، على الأقل على صعيد التكلفة المادية (700 مليون شاقل) لم ينفذ من قبل الحكومة. إذا كان الأمر كذلك، فكيف تم تنفيذ الغالبية العظمى من بنود القرار؟. اللجنة الوزارية تقدم الحلول. إنها لا تقدم اقتراحا معينا لسد الفجوات في التربية والتعليم وفي وبناء الغرف التعليمية للتقليل من الازدحام في مدارس الوسط العربي.

كذلك الحال فيما يخص موضوع تمثيل المواطنين العرب في خدمات الدولة بشكل مناسب، حيث تطرقت لجنة أور إلى هذا الموضوع، وبقيت اللجنة الوزارية غير مبالية ولم تقدم أي اقتراح من شانه ان يؤدي إلى توظيف عدد اكبر من المواطنين العرب في خدمات الدولة. أود الإشارة إلى ان السكان العرب، وكما هو معروف، يشكلون نسبة تقارب 20% من مجموع سكان الدولة. وهناك إجماع على ان التمثيل اللائق هو انه إذا لم تكن متساويا مع نسبة الموطنين العرب العاملين في خدمات الدولة من

بين مجمل العاملين في خدمات الدولة، لنسبة السكان العرب من بين سكان الدولة، فلتكن على الأقل قريبة منها.

لقد اعتبرت اللجنة الوزارية بعض قرارات الحكومة التي تتطرق إلى قضية توظيف مواطنين عرب في خدمات الدولة، بمثابة استجابة لتوصيات لجنة أور في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أشارت اللجنة الوزارية إلى القرار رقم 1402 الصادر بتاريخ 27.11.2004، والذي تقرر بموجبه انه في غضون ثلاث سنوات من تاريخ اتخاذه، يكون على الأقل ما نسبته 8% من العاملين في خدمات الدولة من السكان غير اليهود. إن هذا القرار يثير بعض علامات الاستفهام وعلى رأسها: كيف يمكن ان تشكل نسبة 8% تمثيلا لائقا لشريحة سكانية تقارب نسبتها الـ20%؟ وهل ترى اللجنة الوزارية في هذه النسبة من الموظفين العرب في خدمات الدولة، تمثيلا مناسبا للوسط العربي؟ إذا كانت الإجابة لا، فلماذا لم ترَ اللجنة الوزارية حاجة لتقديم اقتراح فعلي للحكومة حول زيادة نسبة المواطنين العرب العاملين في خدمات الدولة لتصل، خلال فترة زمنية محدودة، إلى نسبة تقترب من نسبتهم بين سكان الدولة، (بضع سنوات)؟! حيث ان مهمة اللجنة الوزارية، طبقا للتفويض الذي حصلت عليه من خلال قرار الحكومة التي عينتها، هي دراسة التوصيات الواردة في تقرير لجنة أور وإبداء الرأي فيها.

ليس هذا فقط، بل أكثر من ذلك، لقد بقيت اللجنة غير مبالية تجاه بقاء هذا الهدف المتواضع بعيدا كل البعد عن التحقيق، واكتفت بان تذكر في تقريرها انه "لم تنته بعد المدة الزمنية التي حددت لإتمام تنفيذ القرار، على الرغم من انه كان واضحا، قبيل الموعد المحدد، كما هو واضح اليوم، انه لن يتم تحقيق هذا الهدف لا بأكمله ولا بشكل جزئي. بل أكثر من ذلك، يتبين من المعطيات حتى نهاية سنة 2004، والتي نشرتها جمعية سيكوي، (سأتطرق لاحقا لهذه المعطيات وبتوسع)، ان نسبة الموظفين العرب في خدمات الدولة لم ترتفع، بل انها انخفضت مع مرور الوقت. يبرز هذا الأمر من خلال مقارنة بين نسبة الموظفين العرب في خدمات الدولة في نهاية سنة 2002 وبين نسبتهم في سنة 2005 حيث تشير هذه المقارنة إلى حدوث انخفاض قدره 0.2% في نسبة المستخدمين العرب في خدمات الدولة.

هكذا تعاملت اللجنة مع موضوع تعيين أعضاء مجالس إدارة عرب في الشركات الحكومية. على الرغم من وجود قانون في الدولة أقرته الكنيست بخصوص هذه القضية يلزم بتعيين عضو مجلس إدارة واحد، على الأقل، في كل مجلس إدارة شركة حكومية، إلا ان هذا القانون بقي بعيدا عن التطبيق. لم تر اللجنة الوزارية من المناسب ان تقدم اقتراحا موضوعيا حول هذا الموضوع.

لم يشمل تقرير اللجنة الوزارية تعاملا جديا مع خطة التطوير في الوسط العربي ومع سد الفجوات في هذا المجال. يبدو لي ان كل من يبصر فعلا يرى ان الخطط الموجودة في مجال تطوير الوسط العربي والتي تشير إليها اللجنة، بعيدة عن سد الحاجات حتى وان تم تنفيذها بدقة، فكم بالحري عندما نتحدث عن تنفيذ هذه الخطط بشكل جزئي بسبب عدم تخصيص الموارد الكافية.

يمكن تلخيص موضوع تقرير اللجنة الوزارية بالقول ان التقرير لم يدعم موضوع تنفيذ توصيات لجنة أور ولم يساهم في شيء في هذا المضمار. يعرض التقرير صورة مضللة بموجبها اتخذت الحكومة كافة القرارات المطلوبة لتنفيذ توصيات لجنة أور، وان قضية التنفيذ الفعلي ليست إلا قضية وقت، مما ينافي الواقع بشكل كامل. وقد حدا هذا الأمر بالكثيرين في الوسط العربي إلى الادعاء انه منذ البداية كان هدف هذا التقرير إعطاء شرعية لقلة النشاط من جانب الحكومة في كل ما يتعلق بقضية تحقيق المساواة ورفع الظلم وسد الفجوات.

القتلى العرب في أحداث أكتوبر

كان الانتقاد الشديد لتقرير لجنة أور، من جانب السكان العرب في الدولة بخصوص موضوع القتلى العرب الـ13 الذين سقطوا في أحداث أكتوبر، وكذلك بخصوص موضوع عدم الإشارة من جانب اللجنة إلى المسؤولين عن قتل أي من هؤلاء القتلى الـ13.

هناك من اعتقدوا انه كان من واجب لجنة أور تقصي اثر المسؤولين عن ذلك وان تحاكمهم وتعاقبهم. بينما ادعى آخرون ان لجنة أور التي كان تشكيلها بسبب قتل 13 شابا عربيا، لم تجر التحقيق الكافي ولم تبلور استنتاجاتها بشان هذا الموضوع، كذلك لم تشر إلى أي من المسؤولين حتى ولو في حالة قتل واحدة. بينما انتقد آخرون قرار لجنة أور بتحويل التحقيق في قضية مقتل المواطنين العرب الـ13 إلى قسم التحقيق مع رجال الشرطة، حيث وكلته باتخاذ القرار بالنسبة لتقديم المسؤولين عن ذلك إلى المحاكمة. وقد ادعى المنتقدون ان تجربة الوسط العربي في الماضي مع قسم التحقيق مع رجال الشرطة، وبالذات في أحداث الروحة سنة 1998، أدت إلى ان لا يثق الوسط العربي بهذه المؤسسة.

تجدر الإشارة إلى ان جزءا من الانتقادات نجم عن عدم فهم مهمة لجنة التحقيق الرسمية وصلاحياتها. واعتقد بعض المنتقدين، بالخطأ، ان اللجنة تملك صلاحية تقديم المسؤولين عن القتل إلى المحاكمة وإدانتهم ومن ثم معاقبتهم، في الوقت الذي يختلف فيه الأمر عن ذلك. لا شك ان إحدى الوظائف الرئيسية للجنة هي التحقيق والاستفسار حول الظروف الواقعية المتعلقة بمقتل كل واحد من قتلى الأحداث الـ13، وكذلك محاولة الوصول إلى الشخص المعين الذي ضغط على الزناد وأطلق الرصاصة القاتلة على كل واحد من الشباب الذين قتلوا، وفي الوقت ذاته تحديد النتائج بالنسبة لتبرير أو عدم تبرير إطلاق النار. لكن، ليس من صلاحيات اللجنة اتخاذ القرار بالمحاكمة، وليس من صلاحياتها الإدانة بعمل جنائي وفرض العقوبات.

يبدو لي ان لجنة أور وفي إطار كافة القيود المتعلقة بمهمتها وصلاحياتها، فقد عملت كل ما في وسعها من اجل تنفيذ مهمتها بأمانة بما في ذلك في قضية مقتل المواطنين العرب الـ13. لم توفر اللجنة جهدا لكشف هوية كل من أطلق النار وقتل، وكذلك في تحديد النتائج بالنسبة لظروف إطلاق النار وفي قضية تبرير إطلاق النار هذا، مستخدمة الآليات التي توفرت لديها على أفضل وجه. وقد

نجحت اللجنة في بعض الحالات في الإشارة ضمن تقريرها بوضوح إلى رجل الشرطة المعين الذي أطلق الطلقة التي سببت الموت، محددة الظروف التي أدت إلى إطلاق النار وان إطلاق النار الذي سبب الموت لم يكن مبررا.

لم تتوفر لدى اللجنة في حالة مقتل محمد خمايسي من كفر كنا فقط، أدلة واضحة حول إطلاق رجل شرطة للعيار القاتل. أما في سائر الحالات فقد قررت اللجنة أن هناك احتمالا كبيرا ان أعمال القتل نجمت عن طلقات من قبل رجال الشرطة كما أنها حددت بان اطلاق النار كان دون مبرر.

من بين الحالات التي حددت اللجنة فيها هوية من أطلق النار، وقررت ان إطلاق النار كان دون مبرر وكان مخالفا للقانون، يمكن الإشارة إلى حادث قتل المرحوم رامي غرة من قرية جت. حيث قررت اللجنة بشأنه وبوضوح، انه قتل بسبب إطلاق رصاصة مطاطية من قبل جندي حرس الحدود راشد مرشد من بعد 15 مترا، (وهو بعد يقل، بصورة ملموسة، عن الحد الأدنى المسموح فيه بإطلاق العيارات المطاطية، حيث يبلغ حسب التعليمات 40 مترا). كما قررت اللجنة انه وبحسب الظروف لم يكن إطلاق النار مبررا. كذلك قررت اللجنة ان الضابط أبو ريش هو الذي أرسل خلية مكونة من ثلاثة من جنود حرس الحدود، ومن ضمنهم الجندي راشد مرشد، لاعتقال احد المشاغبين بهدف ردع الآخرين.[7] توصلت لجنة أور إلى إثبات هذه الحقائق والاستنتاجات، بناء على الشهادات التي استمع إليها أعضاؤها، وعلى أساس تحليل هذه الشهادات وسائر الأدلة التي توفرت لديها.

وهناك حالة أخرى ذكر فيها التقرير صراحة اسم رجل الشرطة الذي أطلق الطلقات النارية التي أدت إلى القتل، هي حادثة قتل الشابين المرحومين وليد أبو صالح وعماد غنايم من مدينة سخنين، في اليوم الثاني لاندلاع الأحداث. وقد قررت اللجنة وبوضوح وجود علاقة، على ما يبدو، بين إطلاق النار من جانب ضابط الشرطة جاي رايف وبين الإصابة القاتلة للمرحومين.[8] كما قررت اللجنة انه على ما يبدو لم يكن هناك تبرير لإطلاق العيارات النارية باتجاه جسد كل من الشابين. اعتمدت قرارات اللجنة واستنتاجاتها في هذه الحالة أيضا على الحيثيات التي توفرت لديها من الشهادات التي أدلي بها أمامها، بما في ذلك شهادات مواطنين ورجال شرطة، كما واعتمدت على تحليل جوهري للحيثيات التي وفرتها الشهادات.

بالنسبة لباقي القتلى خلال أحداث أكتوبر، فلم تفلح اللجنة في التحديد بالتأكيد الكافي من هو رجل الشرطة المعين الذي أطلق النار وقتل، لكنها حددت أمرين هامين: الأول، أن القتل نجم عن إطلاق النار من جانب رجال الشرطة. أما الثاني فهو ان إطلاق النار تم بدون مبرر. هذا هو الوضع في حالات قتل كل من: المرحوم ابراهيم جبارين من قرية معاوية الذي أصيب بعيار مطاطي اخترق عينه، وبالنسبة للمرحوم محمد احمد جبارين من أم الفحم، وبالنسبة للمرحوم علاء نصار من قرية عرابة، الذي قتل في اليوم الثاني للأحداث.

كذلك الحال بالنسبة للقتيل الثاني من قرية عرابة، المرحوم أسيل عاصلة، فلم تفلح اللجنة في تحديد رجل الشرطة الذي أطلق النار على المرحوم وقتله. وعلى الرغم من ذلك فقد قررت لجنة أور في استنتاجاتها ان الظروف تدل على ان إطلاق النار من قبل احد رجال الشرطة هو الذي أدى إلى

إصابة المرحوم أسيل والتي توفي بسببها. كما قررت اللجنة انه، وعلى الرغم من الوضع الصعب الذي آل إليه رجال الشرطة في المكان، فلم يكن هناك أي مبرر لإطلاق العيارات سواء كانت نارية أم مطاطية. وبالإضافة إلى ذلك، حدد تقرير اللجنة الوحدات التي عملت في المكان وأطلقت النار، كما أعلن بصراحة عن أسماء رجال الشرطة الثلاثة الذين طاردوا المرحوم في كرم الزيتون قبيل قتله بقليل. كذلك الأمر بالنسبة لمقتل المرحوم اياد لوابنه من الناصرة بتاريخ 2.10.2000.

أما بالنسبة لمقتل المرحوم رامز بشناق من كفر مندا، الذي قتل بتاريخ 3.10.2000، فلم تنجح اللجنة في تحديد هوية من أطلق الرصاصة التي أدت إلى وفاة المرحوم. ومع ذلك فقد قررت اللجنة انه "بناء على مجمل الحقائق نستنتج ان المرحوم رامز بشناق أصيب بعيار ناري في رأسه عندما أطلق رجال الشرطة النار على المشاغبين".[9] وبالإضافة إلى ذلك فقد قررت اللجنة انه "لم يتوفر أي دليل على إطلاق نار من جانب أطراف أخرى في نفس المكان والزمان. وفي هذه الظروف يمكن الافتراض ان إطلاق احد رجال الشرطة للنار هو الذي تسبب في وفاة المرحوم رامز بشناق، لكن، ليس في مقدورنا الإشارة إلى من هو هذا الشرطي تحديدا."[10]

بالنسبة للأحداث التي وقعت في الناصرة بتاريخ 8.10.2000 والمعروفة باسم "أحداث الكنيون"، قررت اللجنة انه في اليوم ذاته قرابة الساعة 21:00، "تم إطلاق عدد من العيارات من جانب عدد كبير من رجال الشرطة المتواجدين في الخط الأمامي بما في ذلك عيارات مطاطية ونارية أدت إلى إصابة ستة أشخاص. فقد قتل منهم واحد وأصيب ثلاثة بإصابات خطيرة واثنان بإصابات غير خطيرة، وقد تعافى هؤلاء خلال فترة قصيرة نسبيا."[11]

تطرقت اللجنة في تقريرها إلى قضية المسؤولية عن إصدار الأوامر بإطلاق النار، معتمدة على إعلان اللفتنانت كولونيل اليكس دان، ضابط العمليات في المنطقة، وبموجبه فإنَّ قائد شرطة منطقة المروج الكولونيل موشيه فلدمان هو الذي اصدر الأوامر بإطلاق النار. وقد قررت اللجنة ان عملية إطلاق نار من اي صنف لم يكن مبررا، فكم بالحري إطلاق العيارات النارية الحية.

تطرقت اللجنة أيضا لتدخل قائد المنطقة الكولونيل فلدمان في التحقيق، حيث انه لسبب ما لم يقم به قسم التحقيق مع رجال الشرطة، بل رئيس مكتب التحقيق في المنطقة. وقد تم ذلك بموجب أمر صادر عن قائد المنطقة الذي تابع التحقيق عن كثب، على الرغم من انه، على ما يبدو، كان له ضلع في الحادث ذاته، مما يثير شكوكا حول تشويش مجريات التحقيق.

إطلاق النار من قبل القناصة في مفترق أم الفحم

لقد أثبتت لجنة أور في تقريرها حول استخدام القناصة والعيارات النارية في مفترق أم الفحم في اليوم الثاني من الأحداث، 2.10.2000, ان المسؤولين عن إصدار الأوامر للقناصة بإطلاق النار صوب المواطنين الذين اعتبروا مثيرين لأعمال الشغب، قد صدرت عن قائد لواء الشمال في الشرطة، الميجر جنرال اليك رون وعن ضابط حرس الحدود، كولونيل بنتسي ساو. وقد حللت اللجنة الأدلة التي جمعتها حول هذا الموضوع، وقررت بشكل صريح وواضح انه لم يكن هناك أي تبرير لإطلاق النار من جانب القناصة، وان إطلاق النار تم خلافا للقانون. كما أثبتت اللجنة وبالاعتماد على الأدلة التي عرضت أمامها، ان إطلاق النار هذا تسبب على الأقل بوفاة المرحوم مصلح حسين أبو جراد من خان يونس.

في هذه الحالة، وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها لجنة أور، بأن رجال الشرطة هم الذين اطلقوا النار وبدون مبرر مما أدى إلى سقوط الضحايا، فان الطريقة الوحيدة المتوفرة أمام اللجنة، لتقديم أي من المسؤولين عن قتل أي من الضحايا، هي تكليف قسم التحقيق مع رجال الشرطة بالقيام بمهمة التحقيق واتخاذ القرار بشان تقديمهم إلى محاكمة جنائية أو محاكمة من نوع آخر، علما بان قسم التحقيق مع رجال الشرطة هو المسؤول عن التحقيق مع رجال الشرطة المخالفين للقانون وتقديمهم للمحاكمة.

وكما هو معروف، فقد نشر قسم التحقيق مع رجال الشرطة في أيلول 2005 تقريرا، تطرق فيه إلى مقتل كل واحد من القتلى الـ13. كما تطرق إلى إطلاق القناصة للنار في أم الفحم والناصرة. وقد قرر قسم التحقيق مع رجال الشرطة، في نهاية الأمر، عدم تقديم أي من رجال الشرطة المتورطين، على ما يبدو، في قتل المواطنين العرب للمحاكمة. أصاب هذا التقرير بالدهشة ليس فقط المواطنين العرب في الدولة بل أيضا أجزاء واسعة من الوسط اليهودي. كانت بعض ردود الفعل على التقرير قاسية جدا، فعلى سبيل المثال، أطلق رئيس نقابة المحامين في إسرائيل الدكتور شلومو كوهين على تقرير قسم التحقيق مع رجال الشرطة، في حفل تأهيل المحامين الجدد الذي أقيم في بداية شهر أيلول 2006، اسم "التقرير المخجل لقسم التحقيق مع رجال الشرطة، حول أحداث أكتوبر التي قتل فيها 13 مواطنا إسرائيليا". وقد طالب رئيس نقابة المحامين بحل قسم التحقيق مع رجال الشرطة وبإقامة هيئة مدنية مفصولة عن الشرطة بدلا منه.[12]

لا انوي تحليل استنتاجات قسم التحقيق مع رجال الشرطة وقراراته بالنسبة لكل حالة من حالات القتل، لأبيِّن انها على الأقل في بعض الحالات لا ترتكز على أسس متينة، وأنها تتناقض، دون وجه حق، مع استنتاجات لجنة أور التي اعتمدت على حيثيات الأدلة التي عرضت عليها وعلى تحليل هذه الأدلة. فعلى سبيل المثال، الاستنتاج الذي وصل إليه قسم التحقيق مع رجال الشرطة في كل ما يتعلق بتبرير إطلاق النار. وكما ذكرنا، فقد توصلت لجنة أور إلى الاستنتاج بان إطلاق رجال الشرطة للعيارات القاتلة تم دون تبرير، اي بدون ان يكون هناك تهديد فعلي وفوري لرجال الشرطة، في الوقت الذي توصل قسم التحقيق مع رجال الشرطة إلى استنتاج معاكس، بالاعتماد على تفسيرات

تبدو غير مقنعة. صحيح ان الحقائق التي أثبتتها لجنة أور واستنتاجاتها، مثل أي لجنة تحقيق رسمية أخرى، لا تعتبر أدلة مقبولة في الإجراءات الجنائية، لكن هذه القرارات والاستنتاجات تعتمد على أدلة واضحة للعيان ولقسم التحقيق مع رجال الشرطة خاصة.

لقد أثار هذا الأمر استغرابا واستعجابا بشان كيفية وعلى أي أساس توصل قسم التحقيق مع رجال الشرطة إلى استنتاجات تختلف عن استنتاجات لجنة أور. على الرغم من كافة القيود التي سببها التأخير في بدء التحقيقات من جانب قسم التحقيق مع رجال الشرطة، وعلى الرغم من الوقت الطويل الذي مر منذ اندلاع الأحداث، كان باستطاعة قسم التحقيق مع رجال الشرطة الحصول، على الأقل، على الأدلة التي عرضت أمام لجنة أور، ان لم يكن أكثر من ذلك، ومن ثم الاعتماد عليها.

لقد قرر قسم التحقيق مع رجال الشرطة عدم تقديم أي شخص للمحاكمة، حتى في الحالات التي توفرت فيها أمام لجنة أور أدلة واضحة وصريحة بشأنها، كما هو الحال بالنسبة لمقتل المرحوم رامي غرة من قرية جت والمرحومين وليد أبو صالح وعماد غنايم من سخنين، وبالنسبة لحادث إطلاق القناصة للنار في أم الفحم وإصدار الأوامر بإطلاق النار في حادثة الكنيون في الناصرة. أثار هذا القرار استغرابا وتساؤلات كثيرة بشان صدق التسويغات التي يقدمها قسم التحقيق مع رجال الشرطة كتبرير لهذا القرار، ليس فقط في الوسط العربي، ولدى عائلات القتلى، بل وفي الوسط اليهودي. وقد اعتبر الكثيرون قرار قسم التحقيق مع رجال الشرطة قرارا متأثرا بكون الضحايا من المواطنين العرب، كما اعتبروه قرارا يأتي للتستر على أعمال قتل أخرى ارتكبها رجال الشرطة.

وحتى التسويغات التي يطرحها تقرير قسم التحقيق مع رجال الشرطة فيما يتعلق بعدم الحصول على أدلة مُدينة، فهي في نظر الكثيرين، غير مقنعة. لأسباب معروفة، لا أريد الحديث عن هذه التبريرات ومناقشة صحتها، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار، انه وبعد نشر التقرير، أعلن قسم التحقيق مع رجال الشرطة انه سيعيد النظر في موقفه.

تلخيصا لموضوع تقرير قسم التحقيق مع رجال الشرطة، أخشى ان يكون التقرير قد زاد من عدم ثقة السكان العرب، ليس فقط بقسم التحقيق مع رجال الشرطة بل بسلطات الدولة بشكل عام. لقد أحسن قسم التحقيق مع رجال الشرطة صنعا عندما أعلن انه سيعيد النظر مرة أخرى في استنتاجاته وقراراته، وعلى الرغم من ذلك فقد مرت سنة أخرى ولم نسمع من قسم التحقيق مع رجال الشرطة أي جديد في الأمر حتى الآن.

هل تم تحسين وضع السكان العرب منذ نشر تقرير لجنة أور قبل ثلاث سنوات؟

كل من كان ينتظر أو يأمل حدوث تغيير في وضع السكان العرب في إسرائيل على اثر نشر تقرير لجنة أور وتوصياتها، مني بخيبة أمل كبيرة. فالواقع الذي يعيشه السكان العرب لم يختلف، أو انه تقريبا لا يختلف بشيء عن الواقع الذي عاشوه قبل نشر تقرير لجنة أور وقبل اندلاع الأحداث في

أكتوبر 2000. هذا الواقع هو واقع يعاني فيه المواطنون العرب من التمييز والظلم ومن الفجوات الآخذة في الاتساع. لم يطرأ أي تغيير على سياسة التمييز التي تنتهجها سلطات الدولة تجاه مواطني الدولة العرب في اغلب مجالات الحياة، حيث ما زال المواطن العربي يعاني من تمييز بحقه لمجرد كونه عربيا. لقد تم القيام بالقليل، ان كان هناك ما تم القيام به أصلا، لتحقيق المساواة للمواطنين العرب وإزالة وصمة الظلم، كما تم القيام بأقل من ذلك في إطار سد الفجوات.

لقد شددت لجنة أور على ان المساواة هي حق أساسي دستوري، وهو من حق المواطنين العرب، لمجرد كونهم مواطنين، ونتيجة لوجود نظام ديمقراطي في الدولة. وقد بقيت هذه المساواة في إطار رؤيا بعيدة عن التحقيق أكثر من السابق.

ما زال موضوع سد الفجوات الذي أولاه تقرير لجنة أور أهمية كبرى، حلما بعيد المنال. اذ انه حتى بعد نشر تقرير لجنة أور لم تخصص سلطات الدولة الموارد المطلوبة، ولو لبداية مرحلة "سد الفجوات" وليس لسد الفجوات بشكل فعلي.

في مجال تخصيص أراضي الدولة لغرض البناء لمواطني الدولة العرب، على أساس معايير مطابقة للمعايير التي تراعيها الدولة في تخصيص أراض للسكان اليهود –وهو موضوعا أولاه تقرير لجنة أور أهمية كبرى، لم يتم اتخاذ أي إجراء بخصوصه، علما بان ضائقة السكن في الوسط العربي آخذة في التفاقم. صحيح انه حصل تقدم ما في مجال الخطط الشاملة والمخططات الهيكلية في البلدات العربية، والذي تطرقت إليه لجنة أور في سياق ضائقة السكن في الوسط العربي، لكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النقص الحاد في الأراضي المخصصة للبناء في الوسط العربي، فإن هذا لا يكفي لحل الضائقة.

كذلك في مجال البنى التحتية الوطنية، وهو موضوع على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لصحة وجودة حياة جميع مواطني إسرائيل وليس فقط المواطنين العرب، لم تخصص موارد كافية، وحتى اليوم ما زال قسم من البلدات العربية يفتقر إلى شبكة للمجاري الداخلية (5% من البلدات)، أما في القسم الآخر من البلدات، فان شبكة المجاري هي شبكة جزئية فحسب، ولا توجد شبكات مجار كاملة، أو شبه كاملة، إلا في حوالي 40% من البلدات العربية.

بعد وقوع الأحداث وفي 22.10.2000, أقرت الحكومة خطة تطوير متعددة السنوات في البلدات العربية، وهي تعرف باسم خطة المليارات الأربعة للأعوام 2001- 2004, وهدفها المعلن هو زيادة ميزانيات التطوير بما يقارب 2 مليار شاقل. لم تكن هذه الخطة كافية منذ البداية لإحداث التغيير المنشود في مجال سد الفجوات في كل ما يتعلق بتطوير البلدات العربية، ولم تنفذ إلا بصورة جزئية.

منذ بدايتها لم تحظ هذه الخطة بتخصيص جميع الموارد المالية كما كان مخططا، فبدلا من أربعة مليارات شاقل خصص للخطة مبلغ 3.15 مليار شاقل، اي ما يشكل 80% من الأموال المخطط

تخصيصها. إضافة إلى ذلك فقد كان التنفيذ على ارض الواقع اقل من ذلك حيث توقف عند نسبة اقل بقليل من 70% من الميزانية الأصلية. وهذا يعني ان الزيادة في ميزانية التطوير على مدار أربع سنوات وصلت إلى مبلغ قليل نسبيا وقدره 738 مليون شاقل فقط، وهو يشكل 37% من الزيادة المخططة للأعوام 2001-2004.

تجدر الإشارة إلى انه تم إلغاء ميزانيات التطوير، منذ سنة 2004 ، مما أدى إلى المس بشدة، وبالذات بالسلطات المحلية العربية، التي أصبحت متعلقة تماما بهذه الميزانيات بسبب وضعها المالي المتأزم. لقد مس إلغاء ميزانيات التطوير بقدرة معظم السلطات المحلية العربية على ربط المباني العامة بالبنى التحتية، كما ومنعها من إقامة الأرصفة واستبدال خطوط المياه ونصب أعمدة الإنارة ومن بناء شبكات تصريف المجاري وغيرها. بناء على ذلك، ومع انتهاء فترة الخطة، نجد أن الفجوة في مجال التطوير قد اتسعت بدلا من أن يتمّ تقليصها.

أما بالنسبة للخطة بشان إقامة مناطق للمعامل والخدمات في مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية أو ضم بلدات عربية إلى إدارات مناطق معامل وخدمات موجودة من قبل، وهي تتألف حتى الآن من بلدات يهودية فقط الأمر الذي كان من شانه ان يشكل مصدر دخل إضافيا لهذه السلطات، فقد واجهت هذه الخطة مصاعب جمة، وعمليا حتى اليوم لم يتم القيام بأي إجراء بهذا الخصوص. كذلك لم تتم بلورة وتقديم خطة أو اقتراح للمصادقة عليه.

يمكن ان نعرف الكثير عن استمرار سياسة التمييز التي تنتهجها مختلف الوزارات في الحكومة، من خلال حجم الميزانيات المخصصة للمجالات المختلفة. وقد ورد في مقال نشر في شباط 2006 في صحيفة هآرتس انه بناء على معطيات مركز أدفاه بلغ معدل حجم المنحة على الفرد مقابل البنى التحتية في المستوطنات في عام 2004 1،241 شاقلا مقارنة بـ 802 شاقل على الفرد في بلدات التطوير و 738 شاقلا في البلدات العربية. وبالإضافة إلى ذلك فقد بلغ حجم المنحة على الخدمات الاجتماعية والتربية والتعليم، والصحة والرفاه، في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، 1،949 شاقل للفرد مقارنة ب 1،363 شاقلا للفرد في بلدات التطوير و1،346 شاقلا للفرد في البلدات العربية. كما ورد في ذات المقال ان الفروق في ميزانيات التطوير غير العادية اكبر: حيث بلغت المنحة في عام 2004 في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان 2،008 شاقل للفرد مقارنة بـ 1،067 شاقل للفرد في بلدات التطوير وبـ 826 شاقل للفرد في البلدات العربية.[13] تشير هذه المعطيات إلى استمرار سياسة التمييز التي تكرس الفجوات، بل وتوسعها بدلا من ان تسدها.

كذلك الأمر في مجال التربية والتعليم، فلم يحرز تقدم كبير على طريق سد الفجوات، حيث ان الخطط التي أقرتها الحكومة والتي لم تكن كافية منذ البداية لتقليص وسد الفجوات التي يشهدها مجال التربية والتعليم بين الوسطين العربي واليهودي لا تنفذ بشكل كامل، فعلى سبيل المثال، بموجب قرارات مختلفة اتخذتها الحكومة بين الأعوام 2001-2004، كان من المفروض بناء 1،545 غرفة تدريس في الوسط العربي. في الواقع فقد تم خلال هذه الفترة الانتهاء من بناء 710 غرف تدريس، أي 46% فقط مما خطط له. (مستوى التنفيذ في الوسط البدوي أدنى بكثير). النتيجة الناجمة عن

التنفيذ الجزئي لبناء غرف التدريس هي ان الصفوف في الوسط العربي تعتبر الأكثر ازدحاما في الدولة، بينما نجد في جهاز التعليم الديني اقل نسبة من الازدحام.

بناء على مقال آخر نشر في صحيفة يديعوت احرونوت، يتضح ان وزارة التربية والتعليم تنتهج التمييز بحق جهاز التربية والتعليم العربي في عدد ساعات التعليم أيضا، حيث يحصل الطالب العربي على مجمل ساعات تعليمية اقل بـ 14% من مجمل ساعات التدريس التي يحصل عليها الطالب اليهودي. نتيجة لهذه الفجوات في تخصيص الموارد للتربية والتعليم في الوسط العربي، نجد ان نسبة مستحقي شهادة البجروت، ومن ثم القادرين على الالتحاق بالدراسة الأكاديمية اقل بـ 10% في المدارس العربية منها في المدارس اليهودية.[14]

إذا كنا حتى الآن بحاجة إلى إقرار رسمي بشان سياسة التمييز المتبعة في سلطات الدولة تجاه المواطنين العرب في الماضي والحاضر، فان قرار الحكم الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ 27.2.2006 (استئناف 11163/03، لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في إسرائيل ضد رئيس حكومة إسرائيل)، والذي يبحث في التمييز بحق البلدات العربية في قضية تخصيص الموارد للتربية والتعليم، يوفر لنا قرار المحكمة هذا الإقرار. يستشف من قرار الحكم انه منذ سنوات عديدة والوزارات معتادة على منح امتيازات لبلدات مختلفة على أساس التحديد أنها "واقعة في إطار مناطق أفضلية وطنية".

يكمن الأساس لهذه الامتيازات في قرار حكومي حول إعادة تصنيف مدن ومناطق التطوير، تم اتخاذه منذ تاريخ 24.1.1993. حدد القرار منطقتين من الأفضلية الوطنية" منطقة أفضلية وطنية أ" و"منطقة أفضلية وطنية ب"، حددت هذه المناطق على الخريطة المرفقة بالقرار. بموجب قرار المحكمة ذاته حصلت مناطق الأفضلية الوطنية على امتيازات من مختلف الوزارات وفي معظم المجالات، من ضمنها مجال التربية والتعليم. أما مناطق الأفضلية القومية ب فحظيت هي الأخرى بامتيازات، لكن اقل من الامتيازات التي حظيت بها مناطق أفضلية أ.

بعد مرور عدة سنوات، اتخذت الحكومة بتاريخ 15.2.1998 قرارا، (قرار رقم 3292)، تمَّ بموجبه تعديل مناطق الأفضلية الوطنية وقائمة البلدات المشمولة في منطقتي الأفضلية الوطنية أ و- ب. وقد نصّ هذا القرار على ان تمنح وزارة التربية والتعليم امتيازات لبلدات الوسط الدرزي والشركسي، كما هي ممنوحة في منطقة الأفضلية الوطنية أ. أما بالنسبة للبلدات العربية فقد نص القرار ذاته على ان تبلور وزارة التربية والتعليم خطة للعلاج الموضعي في البلدات ذات الحاجة.

تجدر الإشارة إلى انه حسب قرار اتخذ عام 1998 فقد صنفت 17 بلدة يهودية لم تكن مصنفة كمناطق أفضلية وطنية، على انها مناطق أفضلية وطنية أ، ولم يشمل هذا التصنيف أي بلدة عربية. بناء على القرار ذاته تم نقل 11 بلدة من منطقة أفضلية وطنية ب إلى منطقة أفضلية وطنية أ دون ان تكون من بينها ولو بلدة عربية واحدة. وفي المقابل، تم إلغاء مكانة الأفضلية الوطنية في 34 بلدة من بينها 14 بلدة عربية.

في تاريخ 14.7.2002، اتخذت الحكومة قرارا جديدا (قرار رقم 2288) قبل البت في الالتماس في قضية مناطق الأفضلية الوطنية. ينص هذا القرار على ان خريطة الأفضلية الوطنية بشأن الامتيازات الممنوحة من جانب كافة الوزارات والتي تم تحديدها في قرار سابق تبقى سارية المفعول في إطار تقديم الدعم والمحفزات في مجال التربية والتعليم. ويا للعجب: فقد شملت قائمة الأفضلية الوطنية في مجال الامتيازات الممنوحة للتربية والتعليم (بعد إضافة بلدات) ما مجموعه 535 بلدة من بينها أربع بلدات عربية صغيرة.

قبلت المحكمة العليا الالتماس استنادا إلى مبررين أساسيين: (أ) قلة صلاحية الحكومة في تحديد مناطق أفضلية وطنية، ذلك بسبب المعنى العميق الذي يحتويه مثل هذا القرار، لأنه تنتج عنه امتيازات عديدة ومختلفة في مجالات حياة عديدة ومختلفة. (ب) ينطوي القرار على تمييز بحق الوسط العربي. قررت المحكمة في إطار تطرقها إلى قضية المساواة للمواطنين العرب، ان مبدأ المساواة ينطبق على كافة مجالات نشاط السلطة. بالإضافة إلى ذلك توجد أهمية مميزة لمبدأ المساواة في كل ما يتعلق بواجب السلطة اتباع مبدأ المساواة بين مواطني الدولة اليهود ومواطنيها غير اليهود. يعتبر واجب المساواة هذا بين جميع مواطني دولة إسرائيل- العرب واليهود على حد سواء- احد أسس دولة إسرائيل كونها دولة يهودية ديمقراطية.

قررت المحكمة العليا انه لا يمكن قبول حصول أربع بلدات عربية صغيرة فقط على امتيازات تمنح في إطار منطقة أفضلية وطنية في مجال التربية والتعليم، في الوقت الذي يحظى ما لا يقل عن 500 بلدة يهودية بهذه الامتيازات. كما أضافت المحكمة وأكدت (قرار محكمة العدل العليا رقم 11163/03):

> ان الفرق الكبير بين عدد البلدات اليهودية التي تتمتع بمكانة أفضلية وطنية في مجال التربية والتعليم وبين عدد البلدات العربية التي تتمتع بنفس المكانة، يشير إلى نتيجة تنطوي على تمييز. (...) هذه نتيجة لا يمكن للديمقراطية الإسرائيلية ان تحتملها.

كما وأضافت المحكمة في نفس قرار الحكم:

> على الصعيد العام وعلى الصعيد الخاص فان الوسط العربي يعاني من تأخر ملموس في مجال التربية والتعليم. (...) يجب تخصيص الموارد العامة- بالذات تلك التي توجه لإصلاح التشويه الاجتماعي- الاقتصادي- بالتساوي والعدل مع الأخذ بعين الاعتبار الهدف الذي تخصص من اجله والحاجات المختلفة لأبناء المجتمع في الحصول على الموارد.

كلمات في الصميم، لكن يتضح ان "الكلمات شيء والأعمال شيء اخر". وقد صدرت عن المحكمة العليا، في الماضي، أكثر من مرة، أقوال مشابهة بالنسبة لواجب الدولة بالتعامل حسب مبدأ المساواة مع مواطنيها العرب، لكن، وللأسف الشديد، فلا حياة لمن تنادي، كما وواصلت حكومات إسرائيل المتعاقبة اتباع نفس النهج في التعامل مع المواطنين العرب.

يُستَشَفّ من قرار المحكمة المذكور أنّه ليست أحداث أكتوبر 2000، ولا توصيات لجنة أور، أبعدت الدولة عن انتهاج سياسة التمييز التي تتبعها تجاه الوسط العربي. ويصحّ ذلك ليس في مجال التربية والتعليم فقط، والذي تناوله إليه القرار، بل في المجالات الأخرى، التي يبدو ان الأوضاع فيها حتى أكثر سوءًا، والتمييز أشد، والفجوات بين الوسطين العربي واليهودي أكثر عمقًا.

وفضلا عن ذلك، فإن الفجوة بين الوسط العربي واليهودي في مجال البطالة والفقر، آخذة في الاتساع نتيجة لسياسة التمييز التي تنتهجها سلطات الدولة، حيث تتواجد البلدات العربية في قائمة البلدات المنكوبة بالبطالة، علما بأن معدل البطالة في الوسط العربي هو أكثر من معدل البطالة في الوسط اليهودي بحوالي 50%.

وكذلك فإن نسبة العائلات العربية التي تتلقى مخصصات ضمان الدخل هي الأخرى أعلى بكثير منها في البلدات اليهودية. تشير هذه المعطيات إلى نسبة البطالة العالية عند السكان العرب، حيث تصل نسبة العائلات العربية التي تتلقى مخصصات ضمان الدخل إلى 15.5% من مجموع العائلات العربية في البلاد مقابل 6% من بين العائلات اليهودية.

إن الفقر الذي تفاقم في الدولة خلال السنوات الـ 3-4 الأخيرة، يمس بالسكان العرب بلا رحمة. يتضح من معطيات الفقر في إسرائيل لسنة 2005 والتي نشرتها مؤخرا مؤسسة التامين الوطني، ان نسبة الفقراء بين السكان العرب في إسرائيل تصل إلى 52% من مجموع السكان العرب، مقابل نسبة الفقر العامة في إسرائيل، والتي تصل إلى 30%. وبالنسبة للعام 2005، تشير المعطيات إلى حدوث ارتفاع بنسبة 2% في عدد الفقراء مقارنة بالعام 2004. تفوق نسبة الأولاد الفقراء في الوسط العربي الـ60% مقابل 30% من بين عموم السكان.

ويعاني السكان العرب من التمييز على صعيد الأجور. يتضح من استطلاع للرأي اجري في 10 بلدات عربية مقابل 10 بلدات يهودية ونشرته جمعية "سيكوي" للعام 2004- 2005، انه ليس فقط نسبة البطالة في البلدات العربية أعلى منها في البلدات اليهودية، بل ان معدل الأجور في الوسط العربي ادني بكثير أيضا، حيث يصل إلى مبلغ 3،795 شاقل مقابل مبلغ 5،084 شاقل في البلدات اليهودية.

على الرغم من هذا الوضع فان الميزانيات التي تخصصها الدولة لأغراض الرفاه الاجتماعي في السلطات المحلية العربية في كافة المجالات اقل بشكل ملحوظ من الميزانيات المخصصة للبلدات اليهودية. بالنسبة لعدد موظفي الرفاه الاجتماعي في السلطات المحلية العربية نسبة إلى عدد الأنفس التي تتلقى رعاية حسب المواصفات المصادق عليها فإن هذا العدد في السلطات المحلية العربية اقل بشكل ملحوظ منه في السلطات المحلية اليهودية.

وأيضا بالنسبة لقضية تمثيل المواطنين العرب في خدمات الدولة وفي الحكم المحلي فلم يطرأ أي تقدم يذكر، وما زال الوضع غير مرض. نسبة المستخدمين في خدمات الدولة من بين أبناء السكان العرب أقل بكثير عن نسبتهم من بين عدد السكان في إسرائيل. فبينما تبلغ نسبة السكان العرب من

بين سكان إسرائيل حوالي 19.5%، نجد أن نسبة المستخدمين من بين السكان العرب في خدمات الدولة وصلت في سنة 2004 إلى 5.5% من مجموع الموظفين في خدمة الدولة. وإذا أمعنا النظر في التقرير الذي نشرته جمعية سيكوي لعامي 2005- 2004 نجد أنه ليس فقط لم يطرأ أي ارتفاع على نسبة الموظفين العرب في خدمات الدولة بين عامي 2001- 2004، بل حدث انخفاض معين. بناء على ذلك يتضح انه في نيسان 2002 وفي شهر كانون الأول 2002 وصلت نسبة الموظفين العرب في خدمات الدولة إلى 5.7% مقابل 5.5% في شهر كانون الثاني 2004.

إن هذا الانخفاض يعني الكثير على ضوء قرار الحكومة رقم 1402 الصادر بتاريخ 27.1.2004، والذي يقضي بان تبلغ نسبة الموظفين العرب في خدمات الدولة حتى العام 2008 حوالي 8% من مجموع الموظفين. وها نحن نرى انه على الرغم من هذا القرار، بدلا من ارتفاع نسبة الموظفين العرب في خدمات الدولة فقد طرأ انخفاض عليها، وهناك معنى آخر، وهو انه حتى عندما تتخذ الحكومة قرارات تتعلق بالمساواة للمواطنين العرب، فليس بالضرورة ان يتم تنفيذها، كما ان السلطات تبقى غير مبالية بشان تنفيذ هذه القرارات.

خلاصة

اليوم وبعد مرور ثلاث سنوات على نشر تقرير لجنة أور ومرور ست سنوات على وقوع تلك الأحداث، يبدو انه لم يتغير شيء في سياسة السلطات الحكومية تجاه مواطني الدولة العرب، لتبقى هذه السياسة في صميمها سياسة تمييز وظلم.

يبدو انه في قضية تحقيق المساواة ورفع الظلم والتمييز وفي قضية سد الفجوات لم يتم القيام بخطوات تذكر. أما بالنسبة للمجالات التي اتخذت فيها قرارات في اتجاه تحقيق هذه الأهداف فلم تكن القرارات كافية، والأخطر من ذلك هو انه عند اختبار التنفيذ، فان هذه القرارات لا يتمّ تنفيذها إلا بشكل جزئي. ان استمرار سياسة التمييز والظلم اللتين تنتهجهما سلطات الدولة تعزز الإحساس بالإحباط والغربة لدى المواطن العربي.

وفي نظري، فإن وضع العلاقات بين السكان اليهود والعرب لا يقل خطورة. ويبدو انه منذ نشر تقرير لجنة أور الذي كان من المفروض ان يساهم في إعادة الثقة المتبادلة وجسر الهوة التي نشأت في العلاقات بين المجموعتين السكانيتين في أعقاب أحداث أكتوبر، إلا انه لم يحدث أي تحسن في العلاقات المتبادلة بين الطرفين. بل على العكس، فقد ازدادت الشكوك وعدم الثقة بين المجموعتين السكانيتين. ساهم في ذلك موقف الكثيرين من السكان اليهود من قضية المساواة للمواطن العربي وحتى في قضية حق المواطن العربي في المشاركة في الانتخابات للكنيست أو حق أعضاء الكنيست العرب في التصويت على مواضيع تسمى "مواضيع قومية". أصبح الحديث عن ترحيل السكان العرب أو جزء منهم شرعيا، ليس فقط في أوساط الجمهور، بل في أوساط السياسيين ورجال

الإعلام. كل هذه الأمور تخلق أجواء مشحونة ومثقلة بالتوتر بالنسبة للعلاقات بين اليهود والعرب في الدولة.

كما ساهمت حرب لبنان الثانية هي الأخرى في زيادة حدة هذه الأجواء المتوترة وعدم الثقة المتبادلة، على خلفية الموقف المتحفظ من جانب الكثيرين من السكان العرب في الدولة بشان الحرب التي أدت إلى مصرع عدد كبير من المواطنين الإسرائيليين واللبنانيين، إضافة إلى الدمار الشديد الذي سببته الحرب في الدولتين. نذكر في هذا السياق ان السكان المدنيين العرب في إسرائيل دفعوا ثمنا لا يقل عما دفعه السكان المدنيون اليهود، سواء كان ذلك في الخسائر البشرية (قتل 19 مواطنا عربيا مقابل 20 مواطنا يهوديا)، أو في تدمير الممتلكات والأضرار الاقتصادية التي عانى منها السكان العرب في الشمال. كل من تابع وسائل الإعلام خلال الحرب، لاحظ أجواء التأجج والتحريض وتراشق الاتهامات بين شخصيات مختلفة من الوسطين، وبالذات بين أعضاء الكنيست العرب وشخصيات عامة ورجال إعلام يهود.

وللأسف، فإنَّ الصورة التي تتراءى لنا، ليست وردية ولا تبشر بالخير بالنسبة لمستقبل العلاقات بين المجموعتين السكانيتين واستمرار الحياة المشتركة في الدولة. وما أخشاه هو ان وضع العلاقات بين المواطنين العرب والدولة وبينهم وبين المواطنين اليهود، ليس فقط لم تتحسن بعد نشر تقرير لجنة أور، بل ازدادت سوءا.

لم تنجح حكومة إسرائيل حتى في الإشارة إلى الخط الذي سيؤدي إلى تغيير جوهري في سياستها تجاه المواطنين العرب، هذا التغيير الذي توخوه في أعقاب توصيات لجنة أور. على صعيد العلاقات بين الوسطين فقد تفاقم عدم الثقة بدرجة كبيرة بسبب موقف قطاعات واسعة من السكان اليهود الذين لا يعتبرون المواطنين العرب مواطنين متساوي الحقوق والواجبات.

إن سياسة التمييز والظلم التي تنتهجها الحكومة تجاه مواطني الدولة العرب والأجواء المتوترة السائدة الآن بين المجموعتين السكانيتين إضافة إلى انعدام الثقة المتبادل بينهما والمستمر بوتيرة أعلى تشير إلى انه لم يتم حتى الآن القيام بما هو كاف لبناء الثقة بين المواطنين العرب وسلطات الدولة وبينهم وبين المواطنين اليهود. يتطلب هذا الوضع مجهودا اكبر بالذات من جانب سلطات الدولة ومن جانبنا نحن المواطنين.

كنت أود ان انهي بنغمة متفائلة، لكن، وللأسف، فإنَّ الواقع الذي ما زلنا نعيش فيه والأوضاع السائدة في هذه الأيام، لا تسمح لي بذلك. حيث لا بد من العودة للتنبيه إلى الحاجة الماسة للعمل من قبل سلطات الدولة، وعلى أعلى المستويات من اجل إجراء تغيير جوهري في تعامل الدولة مع المواطنين العرب وسياستها وسياسة سلطاتها تجاههم وانتهاج سياسة مساواة تجاه جميع مواطني الدولة بدلا من سياسة التمييز والظلم.

أنا مدرك انه لا يمكن، بشكل فوري، تحقيق المساواة وسد الفجوات التي ظهرت خلال 58 عاما مرت منذ قيام الدولة. وبالرغم من ذلك، فانا واثق من ان سياسة حكومية تشير بشكل واضح إلى

بداية تغيير والى سياسة جديدة وواضحة من المساواة للمواطنين العرب، كما وتشير إلى تخصيص الموارد الملائمة لسد الفجوات، ستؤدي إلى تغيير مشاعر المواطنين العرب، حتى قبل تحقيق المساواة المنشودة وسد الفجوات. ان مثل هذه السياسة ستؤدي إلى خفض مستوى الغضب والإحباط، وبدلا من الإحساس بالغربة الذي يشعر به الكثير من مواطني الدولة العرب، سيتعزز ويترسخ الإحساس بالمواطنة والانتماء للدولة. عندها ستتغير الأجواء السائدة على صعيد العلاقات بين المجموعتين السكانيتين، العرب واليهود. ولكن، إذا لم ننجح جميعنا، سلطات الدولة وكل فرد منا من موقعه، في المساهمة بهذا الاتجاه، فأخشى ان تتكرر مثل تلك الأحداث التي وقعت في أكتوبر عام 2000، وربما بقوة اكبر.

إن الواقع الذي نعيش فيه واستمرار سياسة التمييز بحق المواطنين العرب التي تتبعها سلطات الدولة، والأجواء السائدة بين السكان اليهود والسكان العرب في الدولة، يحمل لنا، أكثر من أي وقت مضى، التحذير، بأن العنوان الذي كان مدونا على الجدار عشية وقوع أحداث أكتوبر ما زال مدونا على الجدار، لكن في هذه المرة بحروف أكثر بروزًا ووضوحًا.

ملاحظات

1. محكمة العدل العليا 953\87، أ. بوراز ضد شلومو لاهط، رئيس بلدية تل أبيب، פ"ד מ"ב (2), صفحات 329-330.
2. لجنة التحقيق الرسمية لاستقصاء المصادمات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000، **التقرير**، المجلد الأول، (القدس، أيلول 2003)، ص 26.
3. **ن.م**، المجلد الثاني، ص 33.
4. **ن.م**، المجلد الثاني، ص 767.
5. **ن.م**.
6. **ن.م**.
7. **ن.م**، المجلد الأول، ص 305-308.
8. **ن.م**، المجلد الأول، ص 353.
9. **ن.م**، المجلد الأول، ص 407.
10. **ن.م**، المجلد الأول، ص 407-408.
11. **ن.م**، المجلد الأول، ص 387.
12. **المحامي: نشرة نقابة المحامين في إسرائيل**، العدد 62، أيلول 2006، ص 22.
13. موطي بسوك، "منحت الدولة الكثير للمستوطنات، والقليل لمدن التطوير والقليل القليل للبلدات العربية" ملحق The Marker، **هآرتس**، 13.2.2006.
14. تمار طربلسي- حداد، "تتبع وزارة التربية والتعليم التمييز بحق جهاز التعليم العربي"، **يديعوت احرونوت**، 7.5.2006.